

## وزارة العمل الأمريكية

### استنتاجات بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2021

#### الجزائر

حققت الجزائر في عام 2021 تقدماً ضئيلاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. قامت الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة بإطلاق برنامج على مستوى الوكالات بالتعاون مع المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لزيادة التنسيق بين الوزارات الحكومية لدراسة احتياجات الأطفال في الجزائر، وتحليل النفقات الخاصة بالأطفال، وتطوير خطة عمل وطنية لتنمية الطفولة. ومع ذلك يتعرض الأطفال في الجزائر إلى أسوأ أشكال عمالة الأطفال بما في ذلك الاستغلال الجنسي التجاري، ويرجع ذلك في بعض الأحيان للاتجار بالبشر والتسول القسري. كما يقوم الأطفال بمزاولة أعمال خطيرة في البيع في الشوارع. لا يفرض القانون الجزائري عقوبات متزايدة على انخراط الأطفال في إنتاج أو تجارة المخدرات ولا يقوم بتصنيف ذلك كجريمة منفصلة. فضلاً عن ذلك، لم تعمل الحكومة على تحديد أنماط العمل الخطرة وفقاً للقوانين واللوائح الوطنية، تلك الأعمال التي تشكل خطورة على الأطفال عند قيامهم بها. علاوة على ذلك، في حين أن مفتشية العمل مخولة بإجراء عمليات تفتيش في جميع أماكن العمل، لا يقوم المفتشون بالتحقيق في أماكن العمل التي لا تحمل علامات، مثل المنازل أو مواقع البناء غير الرسمية، دون شكوى.

الإجراءات الحكومية المقترحة للقضاء على عمالة الأطفال		
المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
إطار العمل القانوني	ضمان تشديد القوانين للعقوبات، أو تصنيف مشاركة الأطفال في جميع الأنشطة غير المشروعة كجريمة منفصلة، بما في ذلك استخدام وجلب وعرض الأطفال للانخراط في إنتاج وتوزيع المخدرات.	2021 – 2013
	التأكد من أن القانون لا يشترط وجود تهديدات أو استخدام للقوة أو إكراه على جريمة الاتجار بالأطفال.	2021
	تحديد أنواع العمل الخطرة المحظورة بالنسبة للأطفال دون سن 18 بالتشاور مع منظمات أرباب العمل والعمالين.	2021 – 2009
	ضمان حظر القانون جنائياً لتجنيد الأطفال دون سن 18 من جانب الجماعات المسلحة من غير الدول.	2021 – 2016
الإنفاد	نشر المعلومات الخاصة بتمويل مفتشية العمل.	2021 – 2009
	زيادة عدد مفتشي العمل للوفاء بمتطلبات المشورة التقنية لمنظمة العمل الدولية.	2021
	نشر المعلومات ذات الصلة بالتطبيقات الجنائية لقوانين عمالة الأطفال بما في ذلك عدد التحقيقات والمحاكمات والإدانات والعقوبات المفروضة على الجرائم المرتبطة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2021 – 2020
	ضمان القيام بعمليات التفتيش في جميع مواقع العمل، بما في ذلك المنازل أو مواقع البناء غير الرسمية.	2021
سياسات الحكومة	تبني سياسة وطنية تشمل كافة أسوأ أشكال عمالة الأطفال ذات الصلة، مثل الاستغلال الجنسي التجاري والتسول القسري وأعمال الشوارع.	2021 – 2015

الإجراءات الحكومية المقترحة للقضاء على عمالة الأطفال

السنة (السنوات) المقترحة	الإجراء المقترح	المجال
2021 – 2014	القيام بالأبحاث ونشر المعلومات التفصيلية الخاصة بالأطفال المنخرطين في عمالة الأطفال أو أولئك المعرضين للانخراط فيها؛ مع تحديد تلك الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة التي تمت في أعمال البناء، ونشر المعلومات لغرض رسم السياسات العامة.	البرامج الاجتماعية
2021 – 2020	ضمان قيام البرامج الاجتماعية بمعالجة مشاكل الأطفال المهاجرين المنخرطين في العمل في المشروعات الريفية التي تمتلكها العائلات والعمل في قطاع الزراعة، فضلاً عن الذين تم إخضاعهم للتسول القسري.	
2021 – 2016	توسيع نطاق البرامج القائمة لمعالجة النطاق الشامل لمشكلة عمالة الأطفال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي للأطفال، والعمل في الشوارع، والتسول القسري.	
2021 – 2018	ضمان إيقاف الحالات الفردية التي يرفض فيها مدراء المدارس تسجيل الأطفال المهاجرين وفقاً للقوانين التي تسمح بالتعليم العام المجاني لجميع الأطفال.	
2021 – 2015	اتخاذ الإجراءات لإزالة العقبات أمام حصول الأطفال المهاجرين والأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة على خدمات التعليم، بما في ذلك حواجز اللغة، ونقص التدريب المتخصص، ووسائل المواصلات وإمكانية وصول الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى المباني المدرسية.	
2021 – 2020	توسيع نطاق البرامج الاجتماعية لمعالجة زيادة معدلات التسرب من المدارس في المناطق الجنوبية بالبلاد.	